

مواطنون لـ «الأنباء»: نتمنى تطبيقه على الجميع دون استثناء وألا يستخدم القانون كذريعة للمساس بحقوق وكرامة الأشخاص

«جمع السلاح».. ترحيب مشوب بالحذر

عبدالله العليان

قانون جمع الأسلحة غير المرخصة ليس وليد اللحظة الراهنة، فخلال مرحلة ما بعد الاحتلال الصدامي للكويت كان هناك قانون لجمع السلاح، ولاقى تجاوبا كبيرا من المواطنين والمقيمين لتسليم الأسلحة التي عندهما الأهالي من القوات الغازية، إلا أن البعض قد أبقى على قطعة أو قطعتين سواء للذكرى أو للاستخدام الشخصي وغيره، وعقب ذلك شهدت البلاد العديد من الأعمال الإرهابية أزعجت العباد، ونتيجة لذلك أقر البرلمان قانونا يخول لـ «الداخلية» تفتيش منازل المشتبهين باقتناء أسلحة وذلك في يناير عام 2005. وخلال الأيام القليلة الماضية، قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان قانون جمع السلاح سيعرض على مجلس الأمة خلال دور الانعقاد المقبل، ولمعرفة وجهات النظر المختلفة حول القانون استطلعت «الأنباء» آراء مجموعة من المواطنين بالإضافة إلى رأي أحد النواب وعلماء النفس والاجتماع، حيث أكدوا انهم جميعا مع أي قانون يحمي الناس ويشعرهم بالأمان ويحد من الجرائم، مرجعين أسباب حدوث جرائم السطو والقتل العمد إلى كثرة الأسلحة المنتشرة بين المواطنين، موضحين ان هناك أشخاصا مصابين برهاب الخوف وهو مرض نفسي ينتج عن حدوث امر ما وهو ما يجعله في قلق دائم من ترقب حدث خطر لا يعرف مصدره مثل دخول سارق منزله او هجوم مسلح عليه، ولذلك يعتقد بان وجود السلاح في بيته يجعله يشعر بالأمان، وفيما يلي التفاصيل:



دشتي: التوترات الإقليمية في المنطقة تتوجب إصدار قانون نافذ لجمع الأسلحة

وسيتعاون الجميع، وستستفيد الدولة بأن حامل السلاح بدلا من ان يكون خطرا قد يكون طرفا مؤازرا للقوات الحكومية..

في هذا الشأن فنحن بحاجة إلى قانون لجمع السلاح وتنفيذه بكل دقة، لأن الناس تريد ان تطمئن على سلامة الإجراءات وأمنها، ولأن هناك تهديدات تراها على الملأ وفي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ويوجد من هدد صراحة باستهداف مكون من مكونات المجتمع الكويتي، وتم اللقاء القبض عليه وأطلق سراجه، ووجوده وامتالته خطر على المجتمع».

ولفت إلى ان الناس تتمنى ان تشعر بالأمان، كما ان الدولة قادرة على ذلك تحت مظلة القانون، فكل مواطن خبير ومدافع عن وطنه تحت مظلة الدولة، يتحرك وقت الطوارئ وفق نظم معينة وليس بشكل عشوائي وقوضي، مشيرا إلى انه «إذا أمنت الدولة الناس بالتزام مع قانون جمع السلاح فستجد استجابة قوية جدا

أكد النائب د.عبدالحامد دشتي انه لا شك في ان الظروف المحيطة بالكويت والتوترات الإقليمية في المنطقة وكثرة الحديث عن وجود كثر كبير من الأسلحة الموجودة في البلاد، يتوجب معها العمل على الحد من انتشار الأسلحة بوضع قانون نافذ على الجميع. وقال دشتي: «بعد فترة الاحتلال الغاشم صدر قانون خاص بجمع السلاح، وقد تجاوبت الناس معه وسلمت الأسلحة، إلا ان البعض أبقى على أسلحة خفيفة بحوزته، ولمع مرور الوقت اندثرت، ولكن خلال الفترة الأخيرة أصبح الكل متيقن من ان الكويت مليئة بالأسلحة، وهذا الامر لا يخفى على احد».

«هناك مستودعات للأسلحة يخفيها بعض المتنفذين، وفي ظل ما يتردد



محمد الشمري



محمد الخالدي



مبارك الشمري



مبارك الشمري

عن جرائم القتل سواء عن قصد أو غير قصد، قائلا، لولا وجود سلاح سواء بترخيص أو بغير ترخيص لمنعت تلك الجرائم، وأن الكثير من صالات الأفراح تشهد إطلاق ذخيرة حية ما يهرب حتى ان وضع في أماكن مخفية، خصوصا ان هناك عدة محاولات لتهرب قطع أو ذخيرة؟

مسطرة القانون

وبين ان القانون يجب ان يطبق بقوة وحزم وبمسطرة واحدة حيث ان معدلات الجرائم باستخدام السلاح بدأت تتزايد، وأنه

مواقع التواصل

وفي السياق ذاته، قال محمد الشمري انه مع وجود قانون للحد من ظاهرة انتشار السلاح بدلا من الموجود حاليا، والذي يحتوي عددا من الفقرات وسمح للعديد باقتناء الأسلحة، وأن القانون يجب ان يطول أيضا وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يعرض عبرها بعض الأسلحة والذخائر او المنوعات ولا توجد مظلة قانونية لحاسبتهم، مبينا انه من غير المعقول ان نقول انها أسلحة قديمة وكانت في فترة الاحتلال، ولكن هناك أسلحة جديدة دخلت البلاد فيجب ان يحاسب كل من سولت له نفسه ان يعيث بآمن الوطن.

عليها القانون، متسائلا لماذا لا نقتل هذه الأفة بوجود تشريع صلب يحمي الجميع من انتشار السلاح وتكون هناك أجهزة تسمع بنفثيات السيارات وتبين ما بداخلها من أجهزة أو كنوع من التفاحز والفرح الا انها عادة سيئة قد تؤدي بالحياة، لافتا إلى ان الدول المجاورة مليئة بالتوترات فيجب ان تكون وجهتنا الداخلية صلبة ونكتف جهودنا سواء عبر قوانين أو أجهزة بالمنافذ الحدودية لتلك القضية.

المنطقة بشكل عام والكويت بصفة خاصة ومع تكرار مسلسل الجرائم باستخدام الأسلحة النارية أصبح من الضروري ان يكون هناك تدخل من خلال وضع قانون للحد من انتشار الأسلحة بأيدي الشباب، مبينا انه يجب على رجال الأمن والمختصين في مؤسسات الدولة التحري عن الأسلحة وأماكنها وجمعها بصورة قانونية، حيث ان التشريع الحالي يشوبه بعض الغموض والفجوات، متمنيا ان يعالج التشريع الجديد هذه المسألة مع مراعاة عدم المساس بحقوق الأفراد وكرامتهم وألا يكون التشريع ذريعة للمختصين للتعسف مع المشتبه بهم، موضحا ضرورة وجود مبادرة حكومية تفتح من خلالها الأبواب لتسليم السلاح خلال فترة معينة.

بدوره لفت مبارك الشمري إلى انه لا بد من تجميع كل الأسلحة في الكويت لأنها تشكل خطرا على المجتمع ولا تقتصر تلك الأضرار على حامل السلاح نفسه بل على بيته وأسرته فكم سمعنا عن مقتل العديد من الأشخاص اثناء تنظيف السلاح، كما ان الخطر يكون اكبر عندما يستخدمه المراهق في المنازعات والهوشات ويكون قد ارتكب جنائية يعاقب

في البداية عبر المواطن محمد غازي الخالدي عن رأيه في قانون جمع السلاح، قائلا: «مما لا شك فيه ان جمع السلاح أصبح خطوة واجبة في ظل تزايد انتشاره بشكل يؤثر سلبا على الأمن في البلاد، وهي قرار ناجح متى ما تم تطبيقه بالشكل المطلوب لتحقيق الأغراض المرجوة منه، كما ان انتشار الأسلحة يزيد من السلبات والمشاكل الموجودة فمازلنا نسلم كل يومين او ثلاثة عن سطو او جرائم قتل، ولا يرى اي سلبية في قانون يسمح للمختصين بالحد من هذا الانتشار للأسلحة خصوصا انه طبق بشكل صحيح بعيدا عن «المزاجية» و«الانتقائية».

وأضاف: «السلاح يهدد أرواح المواطنين والأمن الداخلي للبلاد، والسبب الرئيسي وراء انتشاره عدم وجود تشريع يسمح لمؤسسات الدولة في البحث عنه من خلال التفتيش، وهنا تجب مراعاة حرمة المنازل وعدم مساس القانون بالتشريع الدستوري الذي أكد على قدسية البيوت، ومن أسباب انتشاره عدم وجود رقابة وتفتيش دقيق في بعض منافذ البلد خصوصا أن معظم الأسلحة مستوردة من الخارج واعتقد ان الخطوات التي يجب ان تخطوها الدولة لمواجهة تلك الظاهرة تتمثل أولا في وضع تشريع قانوني وثانيا في الدعوة إلى تسليم الأسلحة والا تكون على من يسلم أسلحته أي عقوبات إلا اذا كان قد استخدمها في خطر على البلاد ثم التفتيش».

السلاح والجرائم

من جهته أكد طلال الشمري انه في ظل الظروف الخارجية التي تشهدها

يجب على رجال الأمن والمختصين التحري عن الأسلحة وأماكن وجودها وجمعها بصورة قانونية

السلاح يهدد الأرواح والأمن الداخلي للبلاد

يجب أن تكون هناك دعوة لتسليم الأسلحة وألا تفرض أي عقوبات على من يقوم بذلك طواعية



د.عبدالحامد دشتي

بارون: وجود السلاح بالمنازل يشجع الشباب والمراهقين على استخدامه عند الغضب

السلاح خطر جدا لانه يشجع على تمادي النفس عند الضيق والغضب».

المراهق على استخدامه متى ما اثير غضبه، قائلا: «لدينا في الكويت درجة عالية من الأمان، كما أننا في دولة مؤسسات ووزارة الداخلية تقوم بدورها وكذلك هناك محاكم للفصل في النزاعات، وهذا كله لا يجعل للأخريين حجة لامتلاك أو تخزين السلاح في المنازل»، مؤكدا انه يشد على أيدي «الداخلية» بان تقوم بحملة لجمع السلاح.

وأضاف: «هناك بعض الأشخاص من المصابين بمرض «رهاب الخوف» وهو مرض نفسي يجعل صاحبه في قلق دائم من ترقب حدث خطر لا يعرف مصدره مثل دخول سارق عليه او حدوث هجوم مسلح، ويعتقد بان وجود السلاح في البيت يجعله يشعر بأمان واستقرار، كما ان هذا

أكد استاذ علم النفس في جامعة الكويت د.خضر بارون ان الولايات المتحدة الأمريكية لديها قانون منذ 20 سنة لجمع السلاح ومماثلت تجمعه لأنه من الخطر ان يكون بين ايدي الناس ولا تمنح رخصا بالسلاح الا بشروط صارمة وهذا كله بسبب انتشار الجريمة بين أفراد الأسرة الواحدة والسلاح في المنزل يشجع على ارتكاب الجرائم، مشيرا إلى ان الاختلاف بين أفراد العائلة في بعض الأحيان يؤدي إلى الغضب ثم الخروج عن الوعي ولا يستطيع ان يتحكم الشخص في سلوكه ولا يستطيع الرد على الخصم بالتالي يرجع إلى السلاح لحل المشكلة والتخلص من الشخص الذي اغضبه، وأوضح بارون ان وجود السلاح يشجع



د. خضر بارون

المطيري: نواجه ظاهرة انتشار السلاح بتشريعات صدر في نهاية القرن العشرين

الظاهرة منذ ذلك التاريخ، بل جاء القانون ذاته قاصرا عن ردع مخالفه.

وأكد المطيري ان الجميع يهدف لبناء دولة عصرية مدنية يسود فيها الدستور ويعلو فيها القانون وأن مواجهة هذه الظاهرة المدمرة ومسؤولية الدولة والمجتمع على السواء، ويأتي دور الدولة متمثلا في سلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وأضاف: «إننا نواجه هذه الأفة برغم انتشارها وظهورها بتشريعات صدر في نهاية القرن العشرين ونحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث تواجه الآن بمرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1991 وقرار وزير الداخلية بتنظيم العمل بهذا القانون وقد صدر هذا القانون بتاريخ 1992/4/15، ونعجب ان السلطة التشريعية لم تتعرض لتلك

أوضح المحامي راجح المطيري ان مجتمعنا اليوم يواجه خطرا يقوؤض أركانه ويهدد أمنه يتمثل في ظاهرة حيازة السلاح والذخائر وانتشارها على نحو لم يسبق من قبل، بل راجت في البلاد سوق سوداء للاتجار في الأسلحة، حتى إنه لم يعد من العسير على الراغب في امتلاك آلة من آلات الفتك والموت أن يحصل عليها، مبينا ان تفشي تلك الظاهرة على هذا النحو يدفع بالمجتمع نحو هوة سحيقة من الإجرام حيث يتحول المجتمع مع تزايد هذه الظاهرة وتفشيها إلى غابة يسطو فيها حامل السلاح على نفس غيره ما يحدث بهذا الأخير إلى محاولة استرداد حقه والفار لنفسه من ظالمه بنفس الأسلوب الذي اعتدى عليه به.



راجح المطيري

